Zanco Journal of Human Sciences (ZJHS)
TYPE: Original article
DOI https://doi.org/10.21271/zjhs.30.SpA.2

أثر الاستفتاء على القومية والتنمية السياسية في اقليم كوردستان بعد ٢٠١٧

OPEN ACCESS
*Corresponding author
Hiwa Majid Khalil
hiwa.khalil@su.edu.krd

هيوا مجيد خليل/كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين – اربيل,إقليم كوردستان,العراق

RECEIVED :04 /02/2025
ACCEPTED :19/05/ 2025
PUBLISHED :15/02/ 2026

الملخص

هناك العديد من الكتاب في الأدبيات السياسية الذين يعتقدون أن القومية والتنمية لهما تأثير إيجابي على بعضهما البعض؛ ومن ناحية أخرى، هناك كتاب آخرون لديهم وجهات نظر مختلفة. لكن في كلتا الحالتين يتشابك المفهومان، ولكي تحقق القومية والتنمية السياسية، يجب أن تكمل القومية (nationalism)، عملية بناء الدولة، وبناء الأمة، وبناء المؤسسات. فيما يتعلق بإقليم كوردستان، يركز مفهوم التنمية السياسية في هذه الدراسة على البعد المؤسسي لإقليم كوردستان كأحد أبعاد القومية والتنمية(•. لأن أحد أبعاد القومية الكوردية كان إنشاء مؤسسة إدارية مستقلة، والتي تم تضمينها في جميع الاتفاقيات بين حكومة بغداد وحركة التحرر الكوردية، كذلك انعكست في الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥. ترجع أهمية التركيز على المؤسسات في هذه الدراسة إلى حقيقة أنه خلال الاستفتاء وقبله، كان هناك خطاب في إقليم كردستان (خاصة من قبل المعارضة السياسية) مفاده أنه ينبغي إنشاء المؤسسات السياسية ومأسستها قبل إنشاء الدولة.

الكلمات المفتاحية:
القومية
التنمية السياسية
الاستفتاء
الأداء المؤسسي
الأحزاب السياسية

About the Journal
Zanco Journal of Humanity Sciences (ZJHS) is an international, multi-disciplinary, peer-reviewed, double-blind and open-access journal that enhances research in all fields of basic and applied sciences through the publication of high-quality articles that describe significant and novel works; and advance knowledge in a diversity of scientific fields. https://zancojournal.su.edu.krd/index.php/JAHS/about

المقدمة

بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي أنهت حرب الثلاثين عاما في أوروبا، والتي تعتبر الأساس لنشوء الدولة القومية الحديثة، تم الربط التدريجي بين التطور السياسي والاقتصادي من ناحية ، و بناء الدولة وبناء القومية من الناحية الاخرى؛ بمعنى آخر، كانت الحكومة المركزية بحاجة إلى مستوى عال من التكامل والاندماج الوطني ضمن الجغرافيا التي تحكمها لتحقيق هدف التنمية المتكاملة للبلاد. ومن هنا، بدأ الكتاب والمسؤولون السياسيون يؤكدون تدريجيا على التاريخ المشترك واللغة والدين والآراء السياسية المشتركة للتنافس مع الأمم والبلدان الأخرى وتحقيق تنمية متعددة الأبعاد، وخاصة التنمية الاقتصادية من ناحية والاستقرار الداخلي من ناحية أخرى. على الرغم من أن التأكيد على هذه المفاهيم المشتركة يعني فصل أمة عن أخرى. إلا أن هذا التاريخ يختص بالدول الغربية أكثر، لأنها هي التي أسست الدولة الحديثة وبدأت عملية التنمية سواء من خلال تصنيع البلاد أو التجارة مع العالم الخارجي أو من خلال استعمار الدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، كانوا هم الذين بدأوا في دراسة القومية وبناء الأمة والعلاقة بين القومية والتنمية.

اشكالية البحث

أجرى اقليم كوردستان استفتاء الاستقلال في عام ٢٠١٧ بهدف إقامة دولة كوردية، حيث توجد علاقة متجذرة بين الدولة والأمة تحاول من خلالها الدولة إرساء أسس بناء الامة من خلال التنمية السياسية، خاصة في إطار إنشاء المؤسسات. ومن هذا المنظور، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الجدلية بين التنمية السياسية والقومية. وذلك لاستكشاف تداعيات استفتاء ٢٠١٧ على القومية الكوردية والتنمية السياسية في الإقليم، وانعكاساتها على المستويين الداخلي والخارجي، بما في ذلك تأثيرها على العلاقة بين حكومة الإقليم وحكومة بغداد. كما ان الأسئلة المهمة خلال هذه الدراسة هو هل كان الاستفتاء عاملا لتعزيز الهوية القومية الكوردية أم سببا لتفاقم الانقسامات الداخلية؟ كما تحاول تحليل الاسباب الكامنة وراء شيوع وجهة النظر في إقليم كوردستان التي ترى ان استفتاء الاستقلال رغم كونه يهدف إلى إقامة الدولة – لم يُوظف بالشكل الأمثل لتحقيق بناء الأمة في الإقليم.

تساؤلات البحث

تحاول هذه الدراسة الإجابة على هذا السؤال: هل كان لاستفتاء الاستقلال تأثير إيجابي أم سلبي على مسار التنمية السياسية في إقليم كوردستان؟ أم العكس؟ وفي سياق تساؤل أعلاه، نحاول أيضا الإجابة على السؤال: ما هي العلاقة الثنائية بين التنمية السياسية والقومية؟

فرضية البحث

بناءا على التساؤلات المطروحة، يحاول الباحث إثبات الفرضية بأن الاستفتاء كان له أثر سلبي على عملية التنمية السياسية المؤسساتية، وهو لم يكن نتيجة الاستفتاء نفسه، بل كان للصراع بين الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان.

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة المنهج النوعي، مع الاستعانة بالبيانات الكمية عند الضرورة لتعزيز التحليل النوعي. واستند البحث إلى منهجين رئيسيين: المنهج الوصفي ومنهج التحليل النظمي. مصادر جمع المعلومات كانت كتب، وأبحاث أكاديمية، ورسائل جامعية، ودوريات محكمة.

الإطار النظري

هذه الدراسة استخدمت مدرسة التنمية السياسية، وخاصة نظرية لوسيان باي الذي يسلط الضوء، في بحث بعنوان "مفهوم التنمية السياسية"، على عشرة أبعاد مختلفة ولكنها مترابطة لهذه العملية (Pye, 1965:1-13):

١. التنمية السياسية كشرط سياسي للتنمية الاقتصادية.
2. التنمية السياسية كسياسة نموذجية للمجتمعات الصناعية.
3. التنمية السياسية التحديث السياسي.
4. التطور السياسي للإجراءات المتعلقة بالدولة القومية.
5. التنمية السياسية تعني التنمية الإدارية والقانونية.
6. التنمية السياسية تعني التعبئة والمشاركة الجماهيرية.
7. التنمية السياسية تعني بناء الديمقراطية.
8. التنمية السياسية تعني الاستقرار والتغيير المنظم.
9. التنمية السياسية تعني التعبئة والقوة.
10. التنمية السياسية تعني جانبا واحدا من عملية التغيير الاجتماعي متعددة الأبعاد.

وإذا نظرنا إلى وجهات النظر المختلفة حول التنمية السياسية، نرى أن التنمية السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا ببناء الدولة أو بناء القومية/ الأمة (Shils, 1960; Olsen;1968, Spencer & Wollman, 2002). وتنعكس الفقرة الرابعة والخامسة والثامنة والتاسعة من رأي لوسيان باي في هذه الدراسة لقراءة تداعيات الاستفتاء على عملية التنمية السياسية في إقليم **كوردستان**. الفقرة الرابعة والتي تعتبر التنمية عبارة عن أنشطة الدولة القومية، لكن اقليم **كوردستان** ليس دولة مستقلة، بل رغم كل الصعوبات الداخلية و الخارجية لديه بعض مؤسسات الدولة/الحكومة التي تمارس صلاحياتها في إطار النظام الإداري والقانوني (الفقرة الخامسة) من أجل الحفاظ على استقرار المجتمع والنظام السياسي (الفقرة الثامنة). يحاول كل حزب تعبئة القوى السياسية. الجماهير، حتى الحكومة نفسها هي إحدى مهام تعبئة المواطنين (الفقرة التاسعة)، والتي بلغت ذروتها في استفتاء ٢٠١٧. بالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية التي تؤثر على القومية و التنمية السياسية في إقليم كوردستان.

الدراسات السابقة

بعد استفتاء الاستقلال، تناولت العديد من الدراسات والكتب هذا الحدث من وجهات نظر مختلفة. يحاول **كتاب** استفتاء استقلال إقليم كوردستان في ضوء القانون الدولي، د. صانع شەريف (٢٠٢٢) كُتب باللغة الكوردية قراءة استفتاء إقليم كوردستان في إطار القانون الدولي، ويخلص المؤلف إلى أن القانون الدولي يسمح للقوميات بدون الدولة بإجراء الاستفتاءات للحصول على الاستقلال.

كتاب آخر بعنوان استفتاء إقليم كوردستان: دراسة في الموقف الإقليمي والدولي، خليل مصطفى عثمان (٢٠٢٢)، حاول الكاتب قراءة المواقف الإقليمية والدولية وكذلك موقف المنظمات الدولية من اجراء الاستفتاء في اقليم كوردستان من المنظور السياسي والتداعيات الإقليمية والدولية للاستفتاء على إقليم كوردستان.

ويحاول **كتاب** آخر بعنوان " تداعيات استقلال إقليم كوردستان على الأمن الإقليمي " للكاتب حسين إحساني كُتب باللغة الكوردية، قراءة استفتاء استقلال إقليم كوردستان من منظور أمني، وهو ما يمثل تهديدا للاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الدول التي يعيش فيها الكورد. تستند الدراسة في الغالب على وجهة نظر الدول التي تعتبر الاستقلال الكوردي تهديدا لها.

وحول التنمية السياسية في اقليم كوردستان هناك أطروحة دكتوراه بعنوان (معوقات التنمية السياسية في إقليم كوردستان العراق : 1992-2014) منشورة باللغة الإنجليزية، تناول فيها الباحث المعوقات التي تعيق عملية التنمية السياسية في إقليم كوردستان داخليا أو خارجيا

كما حاولت الاطروحة مناقشة كيف أن الأحزاب السياسية والنسيج الاجتماعي والتدخلات الخارجية هي أهم العقبات أمام التنمية السياسية في إقليم كوردستان. إلا أن الدراسة لا تناقش العلاقة بين القومية والتنمية، ونحن نتحدث عن هذا الموضوع.

يناقش كتاب آخر بعنوان "تحديات التنمية السياسية في إقليم كوردستان" للكاتب محمد رحمن أحمد، صدر عام 2022، **تحدث** عن التحديات التي تواجه عملية التنمية السياسية في إقليم كوردستان. ويسلط المؤلف الضوء على الصراع بين الأحزاب السياسية والنظام البيروقراطي والبنية الاجتماعية لإقليم كوردستان كأهم التحديات.

في الواقع، تمت كتابة معظم الدراسات حول استفتاء حكومة إقليم كوردستان من منظور أمني أو من منظور القانون الدولي. ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات هو تركيزها على تداعيات الاستفتاء على البنية الاجتماعية والسياسية والإدارية على إقليم كوردستان أو على علمية التنمية السياسية، أي أنها تركز أكثر على الأبعاد الداخلية لنتائج استفتاء استقلال إقليم كوردستان.

هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور: يتناول المحور الأول العلاقة بين التنمية والقومية. وفي المحور الثاني بعنوان بناء الدولة و بناء الامة/القومية، سنناقش العلاقة بين التنمية السياسية وتصرفات الدولة القومية استنادا على آراء لوسيان باي. ويركز المحور الثالث على موضوع الاستفتاء في اقليم كوردستان وعلاقتها بالقومية و تاثيرها على عملية التنمية السياسية في اقليم كوردستان. و في الخاتمة سنعرض الاستنتاجات.

1: اشكالية العلاقة بين القومية والتنمية السياسية

العلاقة بين التنمية والقومية (او الامة/nation) معقدة. لأن التنمية السياسية في حد ذاته يحمل تعريفات ووجهات نظر مختلفة؛ أيضا التنمية السياسية تعتبر عملية متعددة الأبعاد. حتى أن بعض المفكرين يعتبرون القومية ضد التنمية. على سبيل المثال، يعتبر أرنولد توينبي القومية انحرافا عن التصنيع والديمقراطية (perversion of Industrialism and Democracy) أو فسادا كارثيا (disastrous corruption) (Emerson,1960). وفي الوقت نفسه، هناك نخب سياسية ترى في القومية وسيلة لإخراج أمتهم من الفقر وتحقيق حياة كريمة والخروج من سيطرة الحكم الأجنبي (Sarkar, 2008: 429) . مع ذلك، أن القومية في أغلب الدول، حاولت خلق القومية/الامة موحدة، تزامنت مع حرمان عدد لا بأس به من مكونات المجتمع من حقوقها السياسية والاقتصادية. وفيما يتعلق بمسألة القومية في معظم الدول المستعمرة، فقد أدى الحكم الاستعماري إلى ظهور المشاعر القومية في المجتمعات النامية او المستعمرة ومدخل للهروب من الاستعمار لتحقيق التنمية والتقدم (Lange, 2004). غير أن هناك فرقا مهما جدا بين القومية والتنمية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، حيث أن القومية تقوم على تعريف "نحن" و"الآخرين"، أي في القومية نوع من الإقصاء (exclusive) "الآخرون" موجودون لخلق الهوية المشتركة "لنا" ضمن سياق جغرافي معين(Bieber, 2018).ومع ذلك فإن التنمية تقوم على مبدأ "نحن جميعا معا (inclusive). بمعنى آخر، من أجل تحقيق التنمية، يجب علينا جميعا أن نعمل معا، وهذا التكاتف يمكن أن يكون على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي. أي تعذر تحقيق أي تنمية أو تقدم حضاري دون توطيد الصلات مع مختلف شعوب العالم. بعبارة الاخرى أن التنمية، على النقيض من القومية التي تتسم بالإقصاء للآخرين احيانا تتميز التنمية بشمول (inclusive) الاخرين (United Nations 2016:18).

من ناحية أخرى، حاولت بعض الدول الجمع بين مبدأ القومية (نحن) و (الآخرين) وتقديم نموذج مختلف للترابط بين القومية والتنمية. ففي اليابان، على سبيل المثال، سعى الامبراطور ميجي، الذي تولى مقاليد السلطة عام ١٨٧٦، إلى الحفاظ على أجزاء من الهوية اليابانية، وخاصة هوية الساموراي. وفي الوقت نفسه، حاول الاعتماد على التقدم والتكنولوجيا الغربية واختلطت الهوية اليابانية مع التقدم الدول الغربية (McLaren, 2013).

في عام 1957، أجرى روبرت بيلا، عالم الاجتماع السياسي الأمريكي، دراسة حول مسار تطور اليابان. الدراسة تسمى بديانة توكوغاوا (Bellah: Tokugawa Religion). لقد قرأ بيلا حالة اليابان ليس فقط لأنها الدولة غير الغربية الوحيدة التي بدأت التصنيع في أوائل القرن العشرين، بل وأيضا لأنها تقدم مثالا فريدا للتصنيع والقومية. ففي اليابان في أواخر القرن التاسع عشر، لم تبدأ الموجة الأولى من التصنيع مع أصحاب المصانع والحرفيين والتجار، بل مع طبقة الساموراي (Bellah, 2008). لقد كانت طبقة الساموراي هي التي أعادت الإمبراطورية إلى السلطة، وأنتجت أعدادا كبيرة من رجال الأعمال، ووضعت أسس التحديث الياباني. مثال اليابان يوضح بانه من الضروري القاء الضوء على العلاقة بين القومية والتنمية في مختلف الأوقات والأماكن والثقافات(Alvin. 1990).

وكذلك في العديد من البلدان التي تأسست مع سقوط الإمبراطورية العثمانية (مثل العراق، سوريا)، في العشرينيات من القرن الماضي وتلك التي أنشئت بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ١٥١٤ بشأن إنهاء الاستعمار ومنح الاستقلال للدول المستعمرة (United Nations,1960)، أن القومية في هذه البلدان كانت مرتبطة بشكل مباشر بالتنمية الاقتصادية اولًا، وثم بالتنمية السياسية (Amel, 2020:16). أي أن النخب السياسية في هذه الدول كانت تعتقد أن التنمية الاقتصادية هي نقطة التحول ونهضة دولها دون النظر إلى الجوانب السياسية للتنمية؛ خصوصا، وجود برلمان متعدد الأحزاب، والانتخابات، ووجود منظمات المجتمع المدني كاساس للتنمية السياسية. ولذلك اتجهت نحو قيادة المؤسسة العسكرية التي حكمت تلك الدول. أفضل مثال على ذلك هو اكتشاف النفط في الدول المستعمرة، اعتقدت النخبة في هذه الدول أن تأميم قطاع النفط يمكن أن يحقق التنمية الاقتصادية لهذه الدول. بعد مرور ستين عاما على قرار الأمم المتحدة وتجربة عدد من الدول النامية، نرى أن هذا النوع من التفكير حول القومية لم يحقق التنمية فحسب، بل أدى أيضا إلى تفتيت البلاد ونشوء عدة هويات متضاربة داخل البلد الواحد. العراق والجزائر وسوريا ونيجيريا والعديد من الدول الأخرى في أفريقيا والشرق الأوسط هي أمثلة على "الانحطاط السياسي" بدلا من "التنمية السياسية" كما وصفه صامويل هنتنغتون (Huntington, 1965).

من ناحية أخرى، فإن التناقض في بعض وجهات النظر حول العلاقة السلبية بين القومية والتنمية لا يعني أن التنمية والقومية متناقضان تماما، لأن هناك العديد من المفكرين الذين يعتبرون وجود الشعور القومي القوي هو حجر الزاوية في بناء دولة ما (Vom Hau *et al*, 2023) . علاوة على ذلك، على سبيل المثال، يرى كارول دويتش في كتابه القومية وبدائلها أن مكونات التنمية تشمل توفير التعليم العام، والصحة العامة، وفرص العمل، والتصنيع، والنمو الاقتصادي، والطرق، والموانئ، والسكك الحديدية، والاقتراع العام(Deutsch,1969). وكل هذه الوظائف تقوم بها الدولة، ولا توجد دولة لا تعتبر نفسها دولة قومية (nation–state).

يعتقد إرنست غيلنر أن القومية ليست مجرد نظرية زائفة يمكن رفضها وتجاهلها، ولكنها تشكل جزء مهم من العالم الحديث، في الماضي والحاضر. ما نحتاج إلى التركيز عليه هو أنه مثلما لدينا قومية متطرفة تؤدي إلى النازية والفاشية، فإن التنمية يمكن أن تقود المجتمع إلى التطرف وإساءة استخدام التكنولوجيا. كما رأينا هذا العمل إبان الفاشية والنازية واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية للأسلحة النووية في الحرب العالمية الثانية ضد اليابان(Gellner, 1983). وكما أن القومية هدف سياسي؛ وبالمثل، فإن التنمية هدف سياسي ايضا.

ما يلفت النظر في القومية هو مجموعة من المفاهيم المشتركة. على سبيل المثال، وجود تاريخ مشترك، وشعور وهوية مشتركة، ولغة مشتركة، ودين مشترك. لكننا لا نستطيعان نفهم العلاقة بين القومية والتنمية من خلال هذه المفاهيم . لان التنمية السياسية في المقام الاول، تعتبر عملية بناء الدولة من خلال اقامة المؤسسات الديمقراطية، لذلك فمن الأفضل البحث عن تعريفات أخرى؛ مثل بناء الدولة، وهو يتوازى مع عدد من المفاهيم الأخرى مثل كيفية بناء المؤسسات وبناء الأمة، وهي مرتبطة بالتنمية السياسية والاقتصادية. ولكن علينا أولا أن نجد تعريفا مشتركا إلى حد ما بين القومية والتنمية السياسية.

يعرف إرنست هاس القومية بأنها نوع من العقلانية ومحاولة تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي في البلدان التي تمر بالتحديث والتنمية. وفقا لإرنست هاس، من المرجح أن تحقق القومية الليبرالية هذه العقلانية و الاندماج. ذلك لأن الليبرالية هي أيديولوجية قادرة على ضم أصوات وألوان المجتمع المختلفة. هدف هاس من العقلانية هو إنشاء مؤسسات شاملة (inclusive institutions) توفر

مجموعة واسعة من الفرص والخدمات للمواطنين(Haas, 1993). من ناحية، فإن جوهر الليبرالية هو فصل نطاق الحكومة والمجتمع والسلطة السياسية عن حقوق الفرد في المجتمع. وتنعكس هذه التعريفات والخصائص أيضا في التطور السياسي. بعبارة أخرى، اعتبرت الليبرالية محاولة فكرية لتحديد المجال الخاص (الفردي، العائلي، الاقتصادي) في مواجهة سلطة الحكومة. باعتبارها كأيديولوجية سياسية، قد دعمت الحكومة المشروطة والحريات الفردية والحقوق المدنية، وخاصة الملكية الخاصة، في نطاق المجتمع المدني مقابل نطاق سلطة الحكومة. وفقا لمبادئ الليبرالية، فإن حق الحكومة في التدخل في الحياة الخاصة والمدنية يجب أن يكون محدودا بحواجز قوية وواضحة. بهذه الطريقة، يتم خلق نوع من الاندماج والوحدة في المجتمع، وهو ما يمكن القول إنه في صالح التنمية والقومية على السواء.

في الواقع، فكرة (هاس) مستمدة من فكرة ماكس فيبر. الذي يقسم السلطة إلى سلطة تقليدية، وكاريزمية، وعقلانية، كل منها ينتج نوعا خاصا من المؤسسة والنظام السياسي(Weber, 1968:52–54). وترتبط طبيعة هذه المؤسسات والأنظمة السياسية بشكل مباشر بنوع التنمية. مع الاخذ بنظر الاعتبار دولة سنغافورة كاستثناء، فإنه من الصعب على النظم الديكتاتورية التقليدية أن تحقق التنمية السياسية(Weber, 1968:72)، وانما التنمية الاقتصادية فقط وذلك في بعض الحالات، وليس التنمية السياسية. عندما يشير فيبر إلى مفهوم العقلانية، فهو يصف بشكل مباشر عملية يمكن من خلالها قياس القوانين والأعراف وتكون منظمة ومستقرة بشكل عقلاني صريح، لتحل محل المشاعر والتقاليد. علاوة على ذلك، من وجهة نظر فيبر، يتضمن هذا المفهوم نوعا من السيطرة على المعايير من خلال القانون، أي نوع من السلطة المؤسسية والقانونية التي يسميها ماكس فيبر السلطة العقلانية. يرى فيبر أن هذا الشكل من القوة هو نتيجة لعملية تطور اجتماعي. وترتكز هذه السلطة على الدستور الذي يربط كلا من الحاكم والمواطن بمجموعة مشتركة من الأعراف ويخلق نوع من الاندماج الاجتماعي و السياسي(Weber, 1997). على سبيل المثال، تجرى الانتخابات كل أربع سنوات ويمكن للمواطنين تغيير الحاكم عن طريق الانتخابات، ولا يجوز للحاكم أن يخالف أصوات المواطنين.

إذا جمعنا بين هاتين النظرتين للعقلانية والمؤسسات وبين تعريف صامويل هنتنغتون للتنمية السياسية، فإن العلاقة بين التنمية والقومية تصبح أكثر وضوحا. في خطابه عن التنمية السياسية والانحطاط السياسي، يرى صامويل هنتنغتون أن هناك تعريفات عديدة للتنمية؛ ومع ذلك، عادة ما يتم تكرار أربع فئات في التعريفات. تركز المجموعة الاولى على متغيرات (pattern variables) نمط المشاركة بناء على آراء بارسونز(Huntington, 1965:387). باختصار، يمكن تسمية هذه المجموعة بالعقلانية؛ وفيما يتعلق بالتنمية السياسية، تم التركيز بشكل خاص على معايير التفريق الوظيفي (functional differentiation) والإنجاز. أما المجموعة الثانية من الخصائص المحددة للتنمية السياسية فتشمل قضية القومية واندماج الهوية الوطنية. وقد ركز معظم الكتاب في هذا المجال على أزمات الهوية الوطنية وضرورة إرساء أساس عرقي قوي للمجتمع السياسي (political community). من وجهة نظر المجموعة الثانية، من المفروض أن النظام السياسي (polity) المتقدم يجب أن يكون دولة قومية. وفقا لهذة المجموعة، ويشكل بناء الأمة الجوهر الرئيسي للتنمية السياسية(Weiner, 1965). وتركز المجموعة الثالثة على الديمقراطية والتعددية والمنافسة والمساواة في الوصول إلى السلطة والعديد من القضايا المماثلة الأخ رى. يقول كولمان: إن المنافسة جانب أساسي من جوانب التنمية السياسية ;Coleman,2015) (Huntington, 1965; Inglehart and Welzel, 2009. ويلي ذلك المشاركة السياسية باعتبارها السمة الرابعة للتنمية، وهي موجودة أيضا في الأنظمة الديمقراطية(Binder,1977). ومن خلال الجمع بين هذه الأبعاد الأربعة، واستنادا إلى أفكار ماكس فايبر، يخلص هنتنغتون إلى أن التطور السياسي يعني إضفاء الطابع المؤسسي على التنظيمات والإجراءات السياسية. على غرار هنتنغتون، يرى وينهام أن التطور السياسي يعني تطوير العملية والمؤسسات السياسية الديمقرا طية(Huntington, 1965:393). هنا يضيف وينهام مفهوم المؤسسات الديمقراطية إلى تعريفه(Winham,1970:810)، لأن المؤسسات موجودة في كل من الأنظمة الديمقراطية والديكتاتورية؛ ومع ذلك، فإن الأنظمة الدكتاتورية غالبا تعارض القومية وبناء الأمة وتؤدي إلى انهيار المؤسسات السياسية والاقتصادية. ولذلك، من أجل فهم أفضل لمفهوم القومية والتنمية، يجب علينا أن نناقش بإيجاز بناء الأمة وبناء الدولة.

2: بناء الأمة وبناء الدولة

كان تطبيق مفهوم بناء الأمة او بناء القومية على بلدان ما بعد الاستعمار أمرا شائعا. مع انهيار الاتحاد السوفيتي، اكتسب مفهوم بناء الدولة إلى جانب بناء الأمة (القومية) أهمية خاصة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ويرتبط كل من هذه المفاهيم بمفاهيم أخرى مثل بناء المجتمع وبناء السلام. والغرض الرئيسي من كل هذه الإنشاءات هو إرساء الاستقرار في البلدان التي عانت من انهيار مؤسسات الدولة والصراع الداخلي.

2-1: بناء الأمة

ازدهر مفهوم بناء الأمة (nation establishment) بعد ظهور دول ما بعد الاستعمار الحديثة، لكن محتواه لا يزال موضع نقاش. كان بناء الأمة، وخاصة في أدبيات الحداثة والتنمية، مفهوما شائعا في الخمسينيات والستينيات. يرى بعض الباحثين، مثل بوداندي (Bogdandy) وزملائه، أنه من الأفضل مناقشة مفهوم بناء الأمة قبل مناقشة مفهوم فشل الأمة. ووفقا له، تفشل الأمة عندما لا تقبل الأمة في بلد ما السلطة العامة القائمة، ولا يوجد إجماع على ثقافة وتاريخ وعادات ورموز مشتركة(Bogdandy, et al, 2005) . في الواقع، بوداندي وزملائه يعتبر جميع القوميات داخل حدود الدولة الواحدة تشكل أمة واحدة. لذلك، وفقا لبوداندى، فإن بناء الأمة هو عملية خلق هوية مشتركة ووجود رؤية مشروعة للقوة الراسخة في منطقة معينة. وقد ساعدت أبحاث المفكرين الأمريكيين على نشر هذا النوع من التهجين(Opello and Rosow,2004:4-5). لقد استخدموا مفهوم الدولة-القومية بدلا من الدول-القومية (nation(s)-state). نظرا لوجود اكثر من القومية الواحدة داخل الدولة.

من ناحية أخرى، فإن هذا المفهوم في معظم الوثائق السياسية أقرب إلى الافتراض منه إلى التعريف. وبعبارة أخرى، فإن بناء الأمة أقرب إلى الممارسة منه إلى النظرية. وذلك لأن الأنواع المكونة لهذا المفهوم واسعة النطاق. على سبيل المثال، في بناء الأمة، ينبغي مناقشة واحترام الهويات المختلفة والثقافات المختلفة، في حين ينبغي إيجاد أرضية مشتركة بين هذه الثقافات الصغيرة المحلية المختلفة من أجل تمييز "نحن" عن "الآخرين". بعبارة أخرى، خلق هوية سياسية ثقافية مشتركة تربط جميع أفراد المجتمع معا. لذلك، يعتبر بناء الأمة هو تحقيق هوية مشتركة بين المجموعات والأعراق المختلفة التي تعيش داخل الدولة. وهذا ما يميز مفهوم بناء الأمة عن مفهوم بناء الدولة، لكن بناء الأمة في نفس الوقت يتطلب مؤسسات الدولة. على سبيل المثال، هوبزباوم (Hobsbawm,1992) يقول: "ستستخدم الدول الآلية المتزايدة للقوة للتواصل مع سكانها(Byram, 2013:51) .

فبناء الدولة هنا يعني بناء دولة فعالة قادرة على القيام بوظائف الدولة الحديثة. ومن هنا يطرح التساؤل حول كيفية بناء مؤسسات الدولة وكفاءة هذه المؤسسات. ولذلك فإن بناء الدولة يؤكد على تعزيز وكفاءة مؤسسات الدولة وبناء الوطن، مع التركيز على العلاقة بين المواطن والدولة (Marquette, 2011). وفقا لهنتي، مؤلف كتاب نظرية التنمية والعوالم الثلاثة، فإن تعزيز البنية التحتية المادية للدولة يتم من خلال عملية التصنيع؛ لكن هذه العملية نفسها مرتبطة أيضا بعملية بناء الأمة. مبادئ عملية بناء الدولة هي(Hettne,1995:23):

1. السيطرة السياسية والعسكرية على أراضي البلاد.

2.حماية الوطن من اي تهديد خارجي والدفاع عن سيادته وأمنه.

3. تحقيق الرخاء المادي وضمأن الشرعية السياسية في الداخل.

يتحدث لوسيان باي عن العلاقة بين التنمية وبناء الأمة بإن القومية ليست سوى شرط ضروري، ولكنه ليس كافيا لتحقيق التنمية السياسية. تستلزم التنمية ترجمة المشاعر القومية المنتشرة وغير المنظمة إلى روح المواطنة، وكذلك إنشاء مؤسسات الدولة التي يمكن

أن تترجم إلى سياسات وبرامج تطلعات القومية والمواطنة. باختصار، التنمية السياسية هي بناء الأمة(Pye, 1965:7).

لذا، إذا نظرنا إلى مبادئ عملية بناء الأمة (nation)، فهي قريبة جدا من المبادئ التي تؤكد عليها القومية والتنمية السياسية. لأن التنمية السياسية تتطلب الهوية الوطنية والاستقرار السياسي قبل كل شيء(Scott, 2007:3)). كذلك مفهوم بناء الدولة وبناء الأمة غالبا ما يستخدمان بشكل مترادف، فمن أجل توضيح العلاقة بين التنمية السياسية والقومية، من الضروري التأكيد على بناء الدولة كمفهوم مواز للتنمية السياسية وبناء الأمة (nation–building).

2–2: بناء الدولة

يرتبط مفهوم وعملية بناء الدولة بشكل مباشر بمفهوم فشل الدولة أو الدولة الفاشلة، فالدولة تفشل عندما لا تستطيع ضمان شرعيتها أو توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية(Grävingholt et al, 2012:5). في هذه الحالة، هناك احتمال لعدم الاستقرار السياسي واضطراب النظام الاجتماعي. (هينينگ) تعرف بناء الدولة على النحو التالي: "إنشاء أو إعادة إنشاء وتعزيز الهياكل العامة في بقعة جغرافية معينة، قادرة على توفير السلع والخدمات العامة(Henning, 2017). إذا نظرنا إلى هذا التعريف، نرى أنه تعريف اقتصادي وإداري بحت؛ لذلك، لا بد من إضافة بعد شرعية النظام السياسي إلى إعادة بناء الدولة. وفي الواقع، إن الحديث عن بناء الدولة – بوصفها مفهوماً مجرداً – ينصرف في جوهره إلى عملية تأسيس المؤسسات وأنظمة الحكم."

وتمارس الحكومة، باعتبارها وكيلا للدولة، هذه الوظائف. وينعكس هذا بوضوح في تقرير التنمية في العالم. يسلط تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ الضوء على الحاجة إلى بناء دول فعالة في البلدان التي تواجه هشاشة مؤسسية وصراعات داخلية. ويدعو التقرير إلى إنشاء مؤسسات فعالة يمكنها تحقيق الأمن والعدالة وفرص العمل لمواطني هذه البلدان(World Bank, 2011).

ربط والدنر (Waldner) بين بناء الدولة وتنمية الدولة ويقدم أربعة مقاييس لتنمية الدولة وتطورها، وتتجسد المقاييس الأربعة جميعها من خلال مؤسسات الدولة(Waldner, 1999:2):

1. نوع العلاقة بين الدولة والمجتمع.
2. طبيعة النظام البيروقراطي.
3. كيفية إدارة الدولة للقطاع المالي.
4. أنواع تدخل الدولة في الاقتصاد.

بهذا التقسيم، يقوم والدنر بقراءة "كلية" لأداء الدولة. ويقارن تركيا وسوريا بكوريا الجنوبية وتايوان بين الستينيات وأواخر الثمانينات ويبين كيف حاولت النخب السياسية في كلا البلدين إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات الدولة، لكن هذه الجهود في كل من كوريا الجنوبية وتايوان جلبت الرخاء والمجتمع المتقدم، أما في سوريا وتركيا فقد أدت إلى سيطرة النخبة السياسية على المؤسسات، وبالتالي التخلف الاقتصادي للبلاد(Waldner, 1999). لذلك فإن مفهوم بناء الدولة يركز على إنشاء واستقرار مؤسسات الدولة(Scott, 2007). ومع ذلك، لا يمكن تجاهل أهمية النخبة السياسية في إنشاء واستقرار عملية بناء الدولة وبناء الأمة. لتأسيس بناء الدولة والأمة، تحتاج البلاد إلى نخبة سياسية تكون نخبة وطنية تؤمن بقواعد اللعبة وفق المبادئ الديمقراطية(OECD, 2011). يمكن بناء دول قوية (مثل ألمانيا النازية) أو يمكن بناء مؤسسات قوية، لكن هذه المؤسسات في النهاية لا تعمل على بناء الأمة والدولة (مثل الاتحاد السوفيتي) وتؤدي في النهاية إلى تخلف البلاد.

من خلال قراءة مفهومي بناء الدولة وبناء الامة (القومية)، يمكننا القول: إنه من الناحية النظرية يمكن الفصل بين مفهوم بناء الدولة وبناء الامة، لكن من الناحية العملية تشابك هذان المفهومان يعتمد على ظروف كل دولة يتم فيها استخدام هذين المفهومين. لا يمكن

للتاريخ واللغة ومجموعة مشتركة من الرموز أن تمنح الأمة هوية فحسب، بل إن كفاءة مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات العامة يمكن أن تنتج هذه الهوية. وتثبت كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، وهما نفس الأمة، ولكنهما مختلفتان تماما، هذه الحقيقة. ما يميز هذه الأمة الواحدة هو وظيفة ونوع مؤسسات الدولة والأنظمة السياسية التي أنتجت نوعين مختلفين من الهياكل. في بعض الحالات، يتم توجيه مفهوم بناء الدولة نحو خلق مجتمع موحد. وفي بعض الحالات، يمكن أن يؤدي مفهوم بناء الأمة، الذي يؤكد على الهوية والثقافة المشتركة، إلى انفصال الأمة عن الدولة سواء كانت الدولة عاملة أو غير فعالة؛ على سبيل المثال، تحركات اسكتلندا للانفصال عن بريطانيا. لذلك، يمكن أن يكون لهذا المفهوم معاني مختلفة اعتمادا على وجهة نظر الشخص الذي يقوم بالبحث في هذه المفاهيم (عالم اجتماع، اقتصادي، عالم سياسي، إلخ) أو البلد الذي يتم فيه إجراء البحث. لكن من وجهة نظر الباحث كما اشرنا سابقا القومية الكوردية موجودة وحقيقة ثابتة بغض النظر عن وجود الدولة او عدمها.

3: القومية والتنمية السياسية في إقليم كوردستان

لقد تطور مفهوم القومية الكوردية بالتوازي مع مفهوم القومية داخل الأمة الكوردية. ويمكن أن يعزى ظهور هذا المفهوم إلى الحركة الاجتماعية والسياسية الكوردية التي ظهرت مع ظهور الأحزاب السياسية الكوردية، التي تشير إلى وجود أمة كوردية مختلفة عن الأمة العربية، أدت في النهاية إلى إنشاء إقليم كوردستان ومؤسساته الحكومية.

إذا ربطنا الأمة والقومية بوجود الدولة•، سنواجه صعوبة في تفسير العلاقة بين القومية والتنمية في إقليم كوردستان••. حتى في الأمم المتحدة نفسها، تستخدم كلمة أمة (nation) بشكل مترادف مع كلمة دولة•••. وهذا يعني أن الدول تمثل أمتها في الأمم المتحدة. وبهذه المفارقة يمكننا تفسير الاتجاه القومي والتنمية في إقليم كوردستان. صحيح أن إقليم كوردستان ليست دولة، لكن كل الدول تمثل نفسها من خلال وكلائها، الحكومة. فالحكومة، وليست الدولة، هي التي تضع وتنفذ خطط وآليات التنمية، لأن الدولة مفهوم مجرد أكثر منها حقيقة. لقد كان لإقليم كوردستان حكومة لأكثر من ثلاثون عاما. من ناحية أخرى، كان الشعور القومي هو الذي أدى إلى إنشاء حكومة إقليم كوردستان ضد حكومة بغداد. أي أنه طوال تاريخ حركة التحرر الكوردية كان هناك شعور لدى معظم الأفراد الكورد بأن سبب تراجعها يعود إلى استعباد هذه الأمة وحقها في النضال من أجل الاستقلال. وقد تجلى ذروة هذا النضال في استفتاء ٢٠١٧/٩/٢٥، حيث صوت أكثر من ٩٣٪ من الشعب لصالح الاستقلال(Espost, 2021:1). كان احدى اسباب الاستفتاء (في الشارع الكوردي وفي المناقشات السياسية و بشكل غير رسمي) هو الحجة القائلة بأن بغداد لم تعد تتعامل مع المجتمع الكوردي كمنطقة وقومية مختلفة عن العرب، ولهم الحق في بناء الدولة المستقلة كقومية مختلفه عن القومية العربية، وقد أدت هذه العملية إلى تقليص موازنة إقليم كوردستان

•يرى إرنست غيلنر، على سبيل المثال، أن وجود الأمة يعتمد على الدولة، وأنه بدون وجود الدولة لا يمكننا الحديث عن الأمة (nation) ومن ثم القومية (nationalism). بالنسبة لغيلنر، الدولة تسبق القومية، والقومية هي نتيجة المجتمع الصناعي. لمزيد من المعلومات، راجع:

Ernest Gellner (2006) Nations and Nationalism, Second edn, Blackwell Publishing, UK.

•• لاوجود للتنمية في المقارنة هنا بل العلاقة بين القومية والدولة خاصة وان القومية الكوردية موجودة وحقيقة ثابتة بغض النظر عن وجود الدولة او عدمها

••• من الضروري الانتباه الى نقطة مهمة تتعلق بتعريف (Nation) كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة . صحيح انه لا يوجد نص صريح في ميثاق الأمم المتحدة يميز بشكل دقيق بين مفهومي "الأمة" و"الدولة". لكن رغم ذلك يمكن استنتاج هذا التمييز من خلال قراءة ميثاق الأمم المتحدة. على سبيل المثال: مفهوم "الشعوب": يستخدم ميثاق الأمم المتحدة مصطلح "الشعوب" مرارا وتكرارا خاصة فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير (الفصل الأول، المادة 1. مفهوم "الدول": يركز ميثاق الأمم المتحدة على "الدول" كأعضاء في المنظمة. تنص المادة (4) من الميثاق على شروط عضوية "الدول"، وهذا يؤكد على أهمية السيادة والاستقلال في تعريف الدولة. "حق تقرير المصير":حق الشعوب في تقرير المصير، الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة وقد يؤدي هذا الحق الى إنشاء دول جديدة، أو اختيار الحكم الذاتي ... كل هذا يدل على أن الأمم المتحدة تستخدم كلمة (Nation) بدلالات ومعاني مختلفة ومتباينة . كذلك بقرار من موتمر الصلح بموجب معاهدة سيفر في 1919–1920 اوصى جميع الولايات الخاضعة للحكم العثماني نيل حق تقرير مصيرهم.

من قبل الحكومة الفدرالية في بغداد، وانتهاكات الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ والحقوق الوطنية للشعب الكوردي●.

لكن حتى قبل الاستفتاء على الاستقلال، انقسم الشعب الكوردي إلى جبهتين، إحداهما بقيادة حركة الجيل الجديد تحت شعار "لا للاستفتاء الآن". وتتبع معارضة الحركة لقضية الاستقلال من الحجة القائلة بأن كوردستان لن تتقدم بل ستتراجع أكثر. ولكن في الواقع، كان السبب الرئيسي يعود للصراع الحزبي بين مختلف الاحزاب الكوردية. كما أن حوالي ٢٨٪ لم يشاركوا في عملية الاستفتاء نفسها. وبحسب البيانات الرسمية، فمن أصل ٤،٥٨١،٢٤٨ ناخبا، شارك في الانتخابات ٣،٣٠٥،٩٢٥ شخصا فقط، ما يعني أن نسبة المشاركة بلغت ٧٢.١٦٪. ومن بين هؤلاء، صوت ٩٢.٧٣٪ بنعم، و٧.٢٥٪ رفضوا الاستقلال1(Kurds Institute De Paris, 2017).

ما يمكن استنتاجه من الاستفتاء هو أن عملية التصويت كانت أكثر انعكاسا للخطاب الحزبي. لأنه في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، كانت نسبة التصويت لصالح الاستقلال منخفضة، بسبب معارضة بعض الأحزاب والأجنحة داخل الأحزاب لمسألة الاستقلال. ففي محافظة السليمانية، على سبيل المثال، شارك ٨٠٪ من السكان في الاستفتاء، لكن ٥٠٪ فقط صوتوا بنعم للاستقلال. وفي حلبجة، صوت حوالي ٥٥٪ من المستطلعين لصالح الاستقلال. في مدينة متنازع عليها مثل كركوك، بلغت نسبة المشاركة في استفتاء الاستقلال ٣٠٪ فقط(O'Driscoll and Baser, 2019:2019) . لذلك على الرغم أسباب الصراع بين الطرفين، فقد شكل الوضع الاقتصادي في السليمانية السبب الرئيسي الذي يفسر تدني نسبة التصويت على الاستقلال بالمقارنة بالمناطق الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

قد أدى ذلك إلى مخاوف بين الأحزاب الموجودة في السليمانية من أن يتدهور وضعها الاقتصادي أكثر بعد الاستفتاء. احدى التداعيات السلبية بعد الاستفتاء كانت أحداث ١٦ أكتوبر ٢٠١٧، عندما تم انتزاع ٥١٪ من أراضي كوردستان العراق، التي كان يديرها الكورد بعد هزيمة تنظيم داعش وتعتبر مناطق متنازعة عليها، من أيدي الكورد بعد الاتفاق بين حكومة بغداد وقيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني وانسحاب القوات المسلحة للاتحاد الوطني االكوردستاني من هذه المنطقة(ئێن ئار تی،٢٠٢٣). ومع ذلك، يرفض الاتحاد الوطني الكوردستاني نفسه الحجة القائلة بأنهم مسؤولون عن خسارة كركوك. وقد أدى هذا التراجع مرة أخرى إلى خلق فجوة بين الأحزاب السياسية في كوردستان من جهة، والحزب والشعب من جهة أخرى، والحزب والحكومة من جهة ، والشعب والحكومة من جهة أخرى. أي ظهرت خمس فجوات اجتماعية (social cleavages) في المجتمع الكوردي●. والأهم من ذلك أنه بعد أحداث ١٦ أكتوبر، أطلقت الأحزاب السياسية (باستثناء الحزب الديمقراطي الكوردستاني) على الاستفتاء اسم "استفتاء البارزاني(Salih and Fantappie, 2019). ومع ذلك، يجب ألا ننسى تأثير العوامل الخارجية على "فشل" عملية الاستفتاء. وأبدت العراق وتركيا وإيران والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية معارضتها لعملية الاستفتاء، وحتى دول الجوار هددت إقليم كوردستان بهجوم العسكري. ومن ثم يمكن القول إن الحزب الديمقراطي الكردستاني حاول، في مرحلة ما قبل وما بعد الاستفتاء، أن يبرز بوصفه القوة الدافعة وراء استفتاء استقلال" كردستان●●.

• ليست هناك اى المصدر الذي يبثت هذه الحجة سواءا في الدستور العراقي لعام 2005، أو من خلال بيان صادرمن قبل حكومة اقليم كردستان في تلك الفترة أو بيان رسمي صادرمن قبل أحد الحزبين الرئيسيين يتبنى هذه الحجة ويبرر الاستفتاء. علما أن رئيس اقليم كردستان آنذاك السيد مسعود البرزاني بُعيد الااستفتاء مباشرة نفى أن يكون الغرض من الاستفتاء فرض دولة الأمر الواقع أو انشاء دولة كردية مستقلة عن العراق.

[1] Kurds Institute De Paris (2017) The Referendum of 25 September 2017 on the Independence of Kurdistan, 10 October, https://www.institutkurde.org/en/info/the-referendum-of-25-september-2017-on-the-independence-of-kurdistan-1232551163

• للمزيد من المعلومات انظر: د. هيوا مەجید خەلیل (٢٠١٩) رۆڵی پارتە سیاسییەکان لە دروستکردنی کەلێنی کۆمەڵایەتی-ناوچەیی لە کۆمەڵگای هەرێمی کوردستاندا، گۆڤاری زانکۆ بۆ یاسا و رامیاری، سالی هەڤدەیەم، ژمارە ٢٧، ل ٣٩٣-٤٣٤.

•• لكي يكون الاستفتاء معترفا دوليا يجب ان تستند الى القانون الدولي والمبادئ الدولية الاتية

ا -يجب ان يكون هناك مادة واضحة في الدستور يجيز ذلك

ب-يجب ان يكون هنالك قانون صادر من الامم المتحدة يجيز ذلك

لذلك يمكن تسمية هذه الظاهرة في إقليم كوردستان بظاهرة التحزب القومي (party–ization of nationalism). إلى ذلك، اعتبر بعض الباحثين أن الاستفتاء هو "تفسير خاطئ (The Miscalculations of Kurdish Groups) للمعادلات السياسية داخل العراق وخارجه من قبل القوى الكوردية(Klain and Hintz, 2017).

كل هذه الآراء، على الاستفتاء الذي كانت في مرحلة بناء الدولة القومية في إقليم كوردستان تتعارض مع مقولة (مارس هلبلنج). حيث يرى هلبلنج أنه في مرحلة بناء الأمة وتشكيل الدولة لا ينبغي أن يكون هناك انقسام داخل الأمة، بل يجب أن يكون هناك تجانس ثقافي (cultural homogeneity)على مستوى كل من النخبة السياسية والمواطنين لكي تنجح الدولة القومية(Marc, 2013).

في ضوء ما سبق، يمكننا القول بأن أحد الأسباب الرئيسية لضعف القومية في إقليم كوردستان هو مسألة كيفية تقديم الخدمات الحكومية العامة، وأهمها الفساد الواسع بين النخب السياسية وفي المؤسسات الحكومية، هذة فضلا عن التدخلات الاقليمية والسياسات الحكومة العراقية تجاه الشعب الكوردي.

يؤدي توفير الخدمات العامة إلى رضا المواطن عن السلطة السياسية. وبحسب استطلاع أجراه مركز سبهي حول الخدمات العامة في إقليم كوردستان، فإن البيانات مثيرة للدهشة فيما يتعلق بأداء الحكومة في تقديم الخدمات العامة وحسب الاستطلاع المذكور، أعرب 53.9%من المشاركين عن عدم رضاهم ، في حين أعرب 15.6%عن عدم رضاهم التام عن أداء الحكومة في تقديم الخدمات العامة من قبل الحكومة (Sbey Research, 2023). أي أن حوالي ٧٠٪ من أفراد العينة غير راضين عن مستوى ونوع الخدمة العامة التي تقدمها الحكومة●. وحتى الاستفتاء أثر على الوحدة الكوردية في بغداد. شهد الموقف الكردي تجاه بغداد درجة ملحوظة من التماسك السياسي خلال مرحلة سقوط نظام البعث في ما قبل ٢٠٠٣ وحتى الاستفتاء، (على الرغم من كل الاختلافات) وقد تجلّى هذا التماسك في اتفاق الكورد فيما بينهم على أن العراق القادم يجب أن يكون دولة اتحادية، أو أن الدستور العراقي يجب أن يضمن حقوق الشعب الكوردي، أو أنهم شاركوا في المفاوضات مع بغداد كوفد واحد. ويرجع ذلك أساسا إلى اختلاف الكورد كقومية (nation) عن الأمة العربية العراقية التى اثرت على التطلعات السياسية الكوردية. لكن منذ الاستفتاء، تعمق الصراع بين الأحزاب السياسية الكوردية في بغداد. تنعكس ذروة هذا الصراع في كل القضايا المتعلقة بإقليم كوردستان. "بعد ذلك، نادراً ما توافقت القوى الكردية في بغداد على القضايا الجوهرية مثل كيفية حل الميزانية والنفط ومناطق الصراع وتنظيم البيشمركة. والأحزاب السياسية في إقليم كوردستان الحاكمة أم المعارضة، نفسها أثرت في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية، وخاصة بناء وتعزيز المؤسسات الحكومية. قد تعمق هذا الصراع على مستوى منظمات المجتمع المدني؛_على سبيل المثال، منذ بداية العام الدراسي، واصلت المدارس في المناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني مقاطعة المعلمين حتى نهاية الفصل الدراسي الأول، في حين ظلت المدارس عادية في المناطق التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني. في الحقيقة ان قضية الاضراب كانت ورقة ضغط من قبل ادارة السليمانية على ادارة اربيل بغية تحقيق المزيد من المكاسب السياسية والادارية، وذلك نظرا للخلافات الجارية بين الحزبين الرئيسيين على توزيع المناصب بينهما وآلية تشكيل الكابينة الجديدة.بالإضافة إلى ذلك، ظهر تهديد آخر بعد الاستفتاء: إعادة تقسيم الهوية الكوردية في إقليم كوردستان. وكما ذكرنا أعلاه، فإن أحزاب المعارضة والاتحاد الوطني الكردستاني اعتبروا الاستفتاء نتيجة لموقف الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد بغداد. وأدى ذلك إلى

ج –يجب ان يكون هناك توصية من مؤتمر دولي عالمي حول حق تلك الشعب المنادي بحق تقرير مصيرها

د – يجب ان يطلب العاصمة اي المركز من الاقليم المراد بحق تقرير مصيرها ب اجراء الاستفتاء

●لكن ينبغي عدم تجاهل دور المعارضة ووسائل الإعلام المعارضة ووسائل التواصل الاجتماعي في إضعاف الشعور القومي في إقليم كوردستان، لأنه يمكن القول بأنه لا يوجد مبدأ وطني مشترك في إقليم كوردستان. كل ما تدعمه السلطة تعارضه المعارضة. "إن حركة لا للاستقلال هي أفضل دليل في الوقت الحالي. ومع ذلك، فإن اختفاء التهديدات الخارجية قد يكون عاملا آخر. بمعنى آخر، إذا نظرنا إلى انتخابات مجالس المحافظات العراقية التي أجريت بتاريخ 2023/12/18 (والتي لم تجر في إقليم كوردستان). وفي كل من محافظتي كركوك والموصل، المعروفة بالمناطق المتنازع عليها، إذ يتواجد فيها الكورد والعرب والتركمان، شارك الكورد في الانتخابات رغم أحداث 16 تشرين الأول 2017، وخاصة في كركوك وحصلوا على نسبة جيدة من الأصوات. وكان أحد أسباب هذه المشاركة والتصويت للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في هذه المناطق هو الشعور القومي الأكبر.

ظهور تعريفين مختلفين لمفهوم الكردايتى (Kurdaiaty) بين الأحزاب السياسية الكردستانية، أي في المنطقة الخضراء والمنطقة الصفراء. وأدى ذلك إلى هوية كوردية أكثر محلية وزيادة عدم الثقة في المؤسسات الحكومية(Salih and Fantappie, 2019). قد يكون أحد أسباب هذه الهوية المحلية العميقة هو النخبة السياسية أو قادة الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان. على سبيل المثال، ظهرت مفاهيم مثل السليمانية تجاهلت من قبل حكومة إقليم كردستان، والسليمانية لها ثقافتها وهويتها الخاصة، أو أن شعب أربيل ودهوك أكثر وطنية لأن عددًا أكبر منهم صوت لصالح الاستقلال في الاستفتاء. وعلى الرغم من أن هذا الصراع له تاريخ يمتد لأكثر من ٥٠ عاما، فإن أفضل مثال ذو صلة بهذه الدراسة هو التمديد البرلماني لحكومة إقليم كوردستان عام ٢٠١٥. قضية رئيس إقليم كوردستان آنذاك لمدة عامين، والتي كان كل من حركة التغير و جماعة الإسلامية والاتحاد الإسلامي وبعض أعضاء البرلمان ضد هذا التمديد (فرزين راد و ديگران، ١٣٩٨/٢٠٢٠:٢٠٦)، وعلى الرغم من تمديد رئاسة البارزاني، إلا أنه كان هو نفسه في طليعة المشاركين في استفتاء استقلال إقليم كوردستان، مما جعل من الصعب على زعماء الأحزاب السياسية الأخرى دعم هذه الخطوة التي عارضوها قبل عامين. لذا لعب الرئيس مسعود بارزاني في القضية الاستقلال لكردستان وإجراء الاستفتاء دورا فعالا؛ وهذه الإرادة في حد ذاتها كانت السبب الرئيسي للصراع بين القيادة السياسية الكوردية. ولأن النخبة السياسية المنافسة اعتبرت هذا الاستقلال على يد الرئيس مسعود بارزاني، لكن العملية كانت قضية وطنية و ليست الشخصية. وانعكست هذه الاختلافات في الفترة التي سبقت الاستفتاء حول قضايا مثل كيفية حكم الإقليم في المستقبل، وكيفية توزيع الإيرادات، وكيفية إدارة قضية النفط، وما إذا كان سيتم حكم كوردستان المستقلة بطريقة مركزية أو اتحادية. في الواقع، كل هذه القضايا كان من الممكن تأجيلها إلى ما بعد الاستقلال، لكن الصراع بين النخب السياسية ربط كل هذه القضايا بالحس القومي (ئيحسانى، ٢٠٢٢). كل هذه القضايا، التي أصرت عليها **النخب السياسية** المختلفة، تتعلق بالشكل الحكم وكيفية الحوكمة، ليست إعلان الدولة. حتى في القانون الدولي، فإن نوع الحكومة ليس المعيار الرئيسي لإقامة الدولة(statehood) (شەریف،٢٠٢٢:١٤٩). أدت الخلافات بين **نخب الأحزاب السياسية**، وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، إلى اجتماع قيادة هذين الحزبين بعد الاستفتاء لاتخاذ موقف مشترك ضد الضغوط التي تمارسها بغداد وبعض الاحزاب الكوردية في إقليم كوردستان. على الرغم من إعلان الجانبين أنهما سيتخذان المواقف الموحدة تجاه كافة التحديات المستقبلية المتعلقة باستفتاء الاستقلال، إلا أن أحداث ١٦ أكتوبر ٢٠١٧ أثبتت عكس هذا الموقف وأظهرت أن النخبة السياسية الكوردية حتى في القضايا الوطنية لها وجهات نظر مختلفة ومتعارضة (عثمان، ٢٠٢٢؛٥٧-٥٩).

لذلك، بعد الاستفتاء، اتسع هذا الصراع في المجتمع وأصبحت الهويات المحلية أكثر وضوحا خاصة من البعد السياسي، هوية عكست أربيل ودهوك ودعمت الاستفتاء، وهوية كانت أكثر معارضة للاستفتاء ومثلت حلبجة والسليمانية. وقد امتد هذا التقسيم للهوية إلى الشؤون الإدارية. على سبيل المثال، في أعقاب قرار المحكمة الاتحادية بتأميم رواتب حكومة إقليم كوردستان، طلبت حكومة إقليم كوردستان ذلك من خلال "حسابي"، وهو حساب مصرفي تفتحه حكومة إقليم كوردستان للموظفين الذين يتقاضون الرواتب، لكن مجموعة من موظفين في اقليم كوردستان طالبوا بتعليق حساباتي في السليمانية وجلب واستخدام البطاقات المصرفية الصادرة عن حكومة بغداد (ويّستگه نيوز، ٢٠٢٤). تنعكس هذه المواقف حتى داخل مجلس الوزراء بين فصائل الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، مما يشير إلى انقسام عميق في الهوية السياسية والوطنية للمجتمع الكوردستاني. برغم أن هذا الصراع كان قائما بين المنطقتين الخاضعتين لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على مستوى المجتمع والسلطة، إلا أن الاستفتاء ومعارضة الاستفتاء و الصراع بين أربيل وبغداد من جهة، والصراع بين الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان من جهة أخرى، وانعدام الثقة بين المجتمع والسلطات، تعتبر من الخصائص الملموسة لنظام الحكم والمجتمع بعد الاستفتاء في إقليم كوردستان و الذى أثرت على أداء النظام السياسي ومؤسسات الحكومة. على سبيل المثال، بحسب دراسة أجريت عام ٢٠١٢ حول أداء البرلمان أن ٢٠٪ فقط من الشعب يثقون بالبرلمان وأدائه. أما بالنسبة لأداء القطاع الصحي فإن ٤٦٪ يثقون بأداء المؤسسات الصحية ولا يعتبرونه جيدا. أما بالنسبة لأداء قطاع التعليم، فإن ٣٦٪ فقط من أفراد العينة راضون عن أداء المؤسسات التعليمية في إقليم كوردستان (صادق، ٢٠٢١؛١٥٩-١٧١). وجد

استطلاع مماثل أجرته وكالة الأنباء (سبەي) عام ٢٠٢٣ أن أكثر من ٥١٪ من المشاركين غير راضين عن أداء مؤسسات حكومة إقليم كوردستان، لكن أكثر من ٦٠٪ راضون عن أداء الحكومة من حيث توفير الأمن (Sbey Research, 2023). هذا يدل على أن المواطنين غير راضين عن أداء المؤسسات الحكومية التي تتمثل في تقديم الخدمات العامة، وربما يكون هذا هو السبب الرئيسي للمسافة بين المواطن والسلطة السياسية التي يحددها. وهذه أزمة كبيرة يعيشها إقليم كوردستان، وكان لها تأثير سلبي على تطور النظام السياسي برمته في إقليم كوردستان.

الخاتمة

من أجل تحقيق التنمية السياسية في إطار المؤسسات، يحتاج الامة إلى تماسك وهوية شاملة تشمل جميع المواطنين. وفي العصر المعاصر تتولى الدولة الحديثة، مؤسسات الحكومة والمجتمع المدني هذه المهمة، وهنا الدولة والأمة يكملان بعضهما البعض لتحقيق التنمية. ولذلك فإن بناء الدولة وبناء الامة يصبح المهمة الأساسية للنخبة السياسية من أجل تحقيق التنمية السياسية، ولا يمكن تحقيق التنمية السياسية دون وجود مؤسسات فعالة وشاملة. وإذا عدنا إلى النقاط المذكورة في تعريفات التنمية السياسية للوسيان باي، فبعد إجراء هذه الدراسة يمكننا القول أنه على الرغم من أن إقليم كوردستان قد خطى خطوات جيدة في عملية التنمية السياسية وإنشاء المؤسسات، إلا أنه لا يزال هناك بعض المشاكل وهذا يمكن أن يؤثر في نهاية المطاف على عملية القومية وبناء الأمة. وقد أصبحت هذه المشاكل أكثر وضوحا بعد الاستفتاء. على سبيل المثال، يرى لوسيان باي أن التنمية هي "التطور السياسي للعمليات المرتبطة بالدولة القومية". لكن الاستفتاء، الذي توج بهذا الموضوع، فشل في تأسيس الدولة القومية. مع ذلك يجب ان نذكر بان هدف الاستفتاء لم يكن يهدف منذ البداية إلى إقامة دولة كردستان، إلا أنه كان لمعرفة تطلعات الشعب الكردي، وكورقة ضغط على بغداد لمنح إقليم كوردستان حقوقه السياسية والاقتصادية. لكن السبب الرئيسي كان الصراع بين الأحزاب السياسية والتدخلات الخارجية وخاصة من قبل إيران وتركيا حتى بعد الاستفتاء هددوا بإغلاق حدود إقليم كردستان. على الرغم من أن لوسيان باي لا يذكر العوامل الخارجية في تحقيق التنمية السياسية سوآءً في تسريع عملية التنمية السياسية أم في افشالها، إلا أن هذا يمثل نقطة ضعف في آرائه، أو في النقطة الخامسة التي تقول إن التنمية السياسية تعني التنمية الإدارية والقانونية. صحيح أن المؤسسات الإدارية موجودة في إقليم كوردستان، لكن مثل عدد من الدراسات الاستقصائية المذكورة في هذه الدراسة، فإن أداء هذه المؤسسات الإدارية والقانونية، وخاصة البرلمان، ليس بالجودة التي ينبغي أن تكون عليها. على سبيل المثال، لم تكن هناك دورة، لا قبل الاستفتاء ولا بعده، لإجراء انتخابات برلمانية سليمة. وهذا يؤثر على الفقرة الثامنة من تعريف لوسيان باي. فالتنمية السياسية تعني الاستقرار والتغيير المنظم. صحيح أن هناك درجة جيدة من الاستقرار في إقليم كردستان، لكن التغيير المنظم الذي انعكس في الانتخابات لم يكن بشكل ملائم. ومن المرجح أن تؤدي كل هذه العوامل إلى إضعاف الشعور القومية في إقليم كردستان. لكن كما ذكرنا يجب علينا الانتباه للعوامل الخارجية وخاصة بالنسبة لإقليم كوردستان الذي ليس دولة مستقلة والعوامل الخارجية تؤثر على درجة التنمية السياسية فيها سلبا او ايجابا.

وبعد عام ٢٠٠٣، تسارعت عملية المأسسة، سواء بسبب اندماج إدارتي أربيل والسليمانية، أو الأهم من ذلك بسبب ارتفاع مستوى ميزانية إقليم كوردستان وإيراداتها. حاليا، يمر الكورد بعملية إضفاء الطابع المؤسسي، وهو ما يمثل جانبا واحدا فقط من جوانب التنمية. الجانب الآخر هو إشكالية هوية المؤسسات، أي إلى أي مدى تحاول النخبة السياسية جعل كافة المؤسسات مؤسسات وطنية؟ فمثلا إلى أي مدى تعتبر قوة البيشمركة قوة وطنية وإلى أي مدى تعتبر قوة حزبية؟ وهو ما انعكس على تشويه صورة المؤسسات وتأخر عملية مأسستها. لكن وعلى الرغم من هذا الشعور القومي ووجود مؤسسات حكومة إقليم كوردستان، إلا أن هناك العديد من العوائق الداخلية والخارجية أمام هذا التطور. على سبيل المثال، من خصائص التنمية السياسية والاقتصادية وجود المؤسسات السياسية مثل البرلمان والأحزاب السياسية والعملية الانتخابية، وكلها يمكن رؤيتها في إقليم كوردستان. لكن المؤسسات لا تعمل بشكل صحيح. في الواقع، إذا نظرنا إلى مؤسسات إقليم كوردستان ومعظم الدول المتقدمة، لابد أن نقول إنه إلى جانب وجود المؤسسات كهيكل، يجب أن ننتبه إلى

وظيفة ورسالة (message) هذه المؤسسات نفسها. على سبيل المثال، فشلت حكومة إقليم كوردستان والبرلمان والأحزاب السياسية في منع اندلاع الحرب الأهلية بين عامي ١٩٩٤–١٩٩٨. إلا أن السبب الرئيسي لإنشاء هذه المؤسسات كان الشعور القومي وتأسيس حياة موحدة للشعب الكوردي. علاوة على ذلك، بعد الاستفتاء، لم يفشل الاستفتاء في قيادة المجتمع الكوردي إلى مرحلة أكثر تقدما من القومية فحسب، بل على العكس من ذلك، انقسم المجتمع الكوردي. وستستمر عواقب هذا الانقسام إلى أجل غير مسمى. كانت المشكلة الرئيسية في إقليم كوردستان هي إضفاء الطابع الحزبي على القومية (party–ization of nationalism)، وهو ما انعكس في الاستفتاء وما زال مستمرا حتى يومنا هذا.

قائمة المصادر

العربية

– خليل مصطفى عثمان (٢٠٢٢) استفتاء اقليم كوردستان: دراسة في الموقف الاقليمي و الدولي، طبعة الاولى، مطبعة دانشفر، اربيل.

English

Books

- Alvin. Y. So (1990), Social Change and Development Modernization, Dependency and World System Theories, New York, Sage Publication.

- Bellah, R (2008). Tokugawa religion: The cultural roots of modern Japan. Simon and Schuster, Free publisher.

- Bieber, F (2018). Is nationalism on the rise? Assessing global trends. Ethnopolitics, 17(5).

- Hettne, B (1995) Development Theory and the Three Worlds: Towards an International Political Economy of Development, Longman Scientific & Technical.

- Bogdandy, A, V., Häubler, S., Hanschmann, F (2005) Conceptual Clarifications and an Appraisal of Different Approaches, Max Planck Yearbook of United Nations Law.

- Gellner, E (2006) Nations and Nationalism, Second edn, Blackwell Publishing, UK.

- Deutsch. K. W (1969) Nationalism and Its Alternatives. New York: Alfred A. Knopf Publication.

- McLaren, W. W. (2013). Political History of Japan During the Meiji Era, 1867-1912. Princeton University Press, Routledge.

- Byram, M (2013), Identifications Through Language, in Intersecting Identities and Interculturality: Discourse and Practice, edited by Lim Sep Neo, Machart Régis, Garry Robson, Cambridge Scholars Publishing.

- Scott, Z. (2007) 'Literature Review on State-Building', University of Birmingham: International Development Department.

- Spencer, P; Wollman, H (2002) Nationalism: A Critical Introduction, Sage Publication, London.

- Waldner, D. (1999) state building and late development, USA: Cornell University Press.

- Walter C. Opello, Jr. and Stephen J. Rosow (2004) The Nation-State and Global Order: A Historical Introduction to Contemporary Politics, Second Edition, Boulder, CO, USA.

- Weber, M. (1968) Basic Concept in Sociology. Translated by Secher, H, P. London: Lowe and Brydone.

- Weber, M (1997) Rational-legal authority and bureaucracy, first edition, Routledge.

- **Journals:**

- Salih, C; and Fantappie, M, L (2019) Kurdish Nationalism at an Impasse: Why Iraqi Kurdistan Is Losing Its Place at the Center of Kurdayeti, The Century Foundation, https://tcf.org/content/report/iraqi-kurdistan-losing-place-center-kurdayeti/

- Coleman, R (2015) in Almond and Coleman, eds., Politics of Developing Areas. Also, Huntington, S, P. (1965) 'Political Development and Political Decay', World Politics, 17(3).

- Inglehart, R and Welzel, C (2009) How Development Leads to Democracy: What We Know About Modernization Foreign Affairs, Vol. 88(2).

- O'Driscoll, D and Baser, B (2019) Independence Referendums and Nationalist Rhetoric: The Kurdistan Region of Iraq, Third World Quarterly, No 40(11).

- Winham, G, R (1970) Political Development and Lerner's Theory: Further Test of a Causal Model, The American Political Science Review, Vol. 64(3).

- Haas, E. B. (1993). Nationalism: An Instrumental Social Construction. Millennium, 22(3).

- Marquette, H (2011) State Building, Security and Development: state building as a new development paradigm?, Third World Quarterly 32(10).

- Marc, H (2013), 'Nationalism and Democracy: Competing of Complementary Logics', Social Science Research Center, (Berlin) https://ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/cis-dam/CIS_DAM_2015/WorkingPapers/Living_Reviews_Democracy/Helbling.pdf

- Huntington, S, P. (1965) 'Political Development and Political Decay', World Politics, 17(3).

- Lange, M, K (2004) British Colonial Legacies and Political Development, World Development Vol. 32(6).

- Grävingholt, J; et al (2012) Effective statebuilding? A review of evaluations of international statebuilding support in fragile contexts, German Development Institute. https://www.oecd.org/derec/denmark/effective_statebuilding.pdf

- Henning, K (2017) What is state building and how do we promote it in fragile countries?, Editor: Dr Julia Sattelberg, KfW Development Research Development. https://www.kfw-entwicklungsbank.de/PDF/Download-Center/PDF-Dokumente-Development-Research/2017-08-10-EK_Statebuilding_EN.pdf

- Klain, K and Hintz, L (2017) A Series of Miscalculations: The Kurdish Referendum and its Fallout, Reliefweb, 19 December, https://reliefweb.int/report/iraq/series-miscalculations-kurdish-referendum-and-its-fallout

- Kurds Institute De Paris (2017) The Referendum of 25 September 2017 on the Independence of Kurdistan, 10 October, https://www.institutkurde.org/en/info/the-referendum-of-25-september-2017-on-the-independence-of-kurdistan-1232551163

- Binder, L (1977) Political Participation and Political Development, American Journal of Sociology, Vol. 83(3).

- Amel, M (2020), Arab Marxism and National Liberation, Editor: Hicham Safieddine, Translator: Angela Giordani, eBook, Brill Publication. https://brill.com/display/book/edcoll/9789004444249/BP000005.xml?language=en

- vom Hau, M; *et al* (2023) The consequences of nationalism: A scholarly exchange, Wiley, Scholarly Exchange. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/nana.12947

- Espost, N, D (2021) The 2017 independence referendum and the political economy of Kurdish nationalism in Iraq, Third World Quarterly, open access Article, https://eprints.lse.ac.uk/111594/1/01436597.2021.pdf

- OECD (2011) Critical elements underpinning statebuilding, Supporting State buildin in Situation of Conflict and Fregility: Policy Guidence. Also See: David Sebudubudu and Patrick Moluts (2011) The Elite as a Critical factor in National Development: The Case of Botswanan, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala.

- Olsen, M, E (1968) Multivariate Analysis of National Political Development, American Sociological Review, Vol. 33, No. 5, pp. 699-712.

- Pye, L, W. (1965) 'The Concept of Political Development', *The American Academy of Political and Social Science,* 385.

- Emerson, R (1960) Nationalism and Political Development, The Journal of Politics Volume 22 (1), Feb, 1960.

- Sbey Research (2023) Kurdistan Citizen Satisfaction Index, p41. Available at: SbeyReseach-Digital -V1.2.pdf accessed at: 22/12/2023

- Sarkar, S (2008) Nationalism and Poverty: Discourses of Development and Culture in 20th Century India, Third World Quarterly, Vol. 29(3).

- Shils, E. (1960) Political Development in the New States, Comparative Studies in Society and History, Vol. 2, No. 3.

- United Nations (1960), Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples, General Assembly resolution 1514 (XV).

- United Nations (2016) Leaving no one behind: the imperative of inclusive development, Report on the World Social Situation 2016.

- Weiner, W (1965) ‘Political Integration and Political Development, Annals of the American Academy of Political and Social Science, 358.

- Gabriel A. Almond, G, A (1963) ‘’Political Systems and Political Change’’, American Behavioural Scientist, vi (June 1963).

- World Bank (2011) World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development, Washington DC.

الكوردية

- بارزان جوهر صادق، متمانەی سیاسی بە سیستەمی سیاسی هەرێمی کوردستان، چاپی یەکەم، ٢٠٢١.

- حوسێن ئیحسانی (٢٠٢٢)، لێکەوتەکانی سەربەخۆیی هەرێمی کوردستان لەسەر ئاسایشی ناوچەیی، و. محەمەد کەریمخان، ئەنسکلۆپیدیای پارتی دیموکراتی کوردستان، چاپی یەکەم، چاپخانەی دانیشفەڕ، هەولێر.

- صانع شەریف (٢٠٢٢) راپرسی سەربەخۆیی هەرێمی کوردستان لە ژێر رۆشنایی یاسای نێودەوڵەتیدا، چاپی یەکەم، چاپخانەی دانیشفەر، هەولێر.

- ئێن ئار تی (٢٠٢٣) رووداوەکانی ١٦ی ئۆکتۆبەر و لێکەوتەکانی لەسەر هەرێم، ٢٠٢٣/١٠/١٦، https://www.nrttv.com/detail/30442 دەستپێگەیشتن ٢٠٢٣/١٢/٢٣

- وێستگە نیوز (٢٠٢٤) داوای راگرتنی کارەکانی (هەژماری من) لە سنووری سلێمانی و هەڵەبجە دەکرێت، ٣/٢١.

- https://westganews.net/dreja.aspx?=hewal&jmara=133444&Jor=1

الفارسية

- رویا فرزین راد و دیگران (٢٠٢٠/١٣٩٨)بررسی مسئله همەپرسی استقلال اقلیم کردستان عراق و تأثیر آن بر امنیت ملی جمهوری اسلامی ایران، فصلنامه مطالعات راهبردی سیاتگذاری عمومی، دوره ٩ (٣١).

کاریگەری ریفراندۆم لەسەر ناسیۆنالیزم و گەشەسەندنی سیاسیی لە هەرێمی کوردستان دوای ٢٠١٧

هیوا مەجید خەلیل

کۆلێژی زانستە سیاسییەکان,زانکۆی سەلاحەدین- هەولێر,هەرێمی کوردستان,عێراق

hiwa.khalil@su.edu.krd

پوختە:

لە ئەدەبیاتی سیاسیدا کۆمەڵێک نووسەر هەن کە لەو بڕوایەدان ناسیۆنالیزم و گەشەسەندن کاریگەریی ئەرێنیان لەسەر یەکتر هەیە؛ کۆمەڵێک نوسەریتر بە پێچەوانەوە دەڕوانن بابەتەکە. بەڵام لە هەر دوو حاڵەتدا ئەم دوو چەمکە پێکەوە گرێدراون. بۆ ئەوەی کە ناسیۆنالیزم ببێتە هۆی هێنانەدی گەشەسەندن پێویستە لە پرۆسەی بونیاتنانی دەوڵەت، بونیاتنانی نەتەوە و بونیاتنانی دامەزراوەکان دەرباز بێت. سەبارەت بە هەرێمی کوردستان، لەم کورتە گوتارەدا، تەنیا تیشکخرایە سەر ڕەهەندی بەدامەزراوەیکردن لە هەرێمی کوردستان وەک ڕەهەندێک لە ڕەهەندەکانی ناسیۆنالیزم و گەشەسەندن. چونکە یەکێک لە ڕەهەندەکانی ناسیۆنالیزمی کوردستان دامەزراندنی دامودەزگای کارگێڕیی سەربەخۆ بوو کە لە گشت ڕێککەوتنامەکانی نێوان حکومەتی بەغدا و بزوتنەوەی ڕزگاریخوازی کورد ئەم داواکارییە لە ئارادابووە. گرنگی تیشکخستنە سەر دامەزراوەکانیش لەم توێژینەوەیەدا بۆ ئەوە دەگەڕێتەوە کە هەم لە سەردەمی ریفراندۆم و هەمیش پێش ریفراندۆم گوتارێک لە هەرێمی کوردستاندا هەبوو کە گوایە پێش دامەزراندنی دەوڵەت، پێویستە دامەزراوە سیاسییەکان دابمەزرێن و بە دامەزراوەیی کرێن.

وشە سەرەکییەکان: ناسیونالیزم، ریفراندۆم، گەشەسەندنی سیاسی، ئەدای دامەزراوەکان، پارتە سیاسییەکان.

The Impact of the Referendum on Nationalism and Political Development in the Kurdistan Region After 2017

Hiwa Majid Khalil

College of Political Sciences, Salahaddin University – Erbil, Kurdistan Region,Iraq

hiwa.khalil@su.edu.krd

Abstract

There are writers in the political literature who support the idea that nationalism and political development are mutually beneficial, but there are also those who argue otherwise. In both situations, these two ideas are combined since nationalism needs to transcend beyond the process of creating states, building nations and institutions in order to accomplish political development. The idea of political development with reference to the Kurdistan Region in this study concentrated on the institutional dimension of nationalism and development. Since the creation of an autonomous administrative institution was one of the tenets of Kurdish nationalism, it was represented in the permanent Iraqi constitution of 2005 as well as in all agreements between the Baghdad government and the Kurdish liberation movement. Because there was a discourse in the Kurdistan region both before and during the referendum suggesting that political institutions should be established and institutionalized prior to the foundation of the state, it is crucial that this study concentrate on institutions.

Keywords: Nationalism, political development, referendum, political parties, institutional performance.